العرب
الأحد 2019/08/04
السنة 42 العدد 11428

تونس تترقب الترشحات الوازنة بالسباق الرئاسي

مناظرات تلفزيونية بين المرشحين لأول مرة وبعثة أوروبية لمراقبة الانتخابات

مع بدء تقديم الترشيحات للانتخابات الرئاسية المبكرة في تونس ينتظر الشارع التونسي قرار شخصيات وازنة بالمشهد وهي محل الأنظار في الآونة الأخيرة بشأن مشاركتها في السباق الانتخابي من عدمه، وهو ما سيحدد ملامح المنافسة على كرسي قرطاج في الدور الأول منها.

المنافسة على أشدها لخلافة الرئيس الراحل

تونس – تترقب الأوساط السياسية والرأي العام في تونس الترشحات الوازنة بالسباق الرئاسي، مع انطلاق الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في قبول ملفات المرشحين للانتخابات الرئاسية المبكرة.

وتقرر تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المبكرة التي كانت مرتقبة أساسا في نوفمبر، في الـ15 من سبتمبر إثر وفاة الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي في الـ25 من يوليو الماضي.

وعلى الرغم من تقديم 10 مرشحين ملفاتهم، الجمعة، لهيئة الانتخابات ينتظر الرأي العام حسم شخصيات فاعلة ووازنة بالمشهد مسألة حسم مشاركتها في الانتخابات من عدمه، وأيضا الشخصية التي سيلتف حولها أكبر الأحزاب في البلاد وهما حركتا نداء تونس وحزب حركة النهضة ذو المرجعية الإسلامية.

> رغم أن عبدكريم الزبيدي لم يفصح رسميا عن نيته الترشح، إلا أن تخطيه سقف التزكيات البرلمانية المطلوبة، يدخله منطقيا حيز المرشح الرسمي

ويرجح متابعون للشأن التونسي أن المنافسة حول كرسي الرئاسة ستنحصر بين شخصيات صاعدة مثل وزير الدفاع التونسي عبدالكريم الزبيدي أو كمال مرجان وزير الوظيفة العمومية الذي يراه كثير من المراقبين أنه من أبرز الكفاءات السياسية بالبلاد وله حظوظ واسعة حال ترشحه، أو رئيس الحكومة يوسف الشاهد الذي يبقى منافسا بارزا على الرئاسية رغم ما يتعرض له من انتقادات واسعة بسبب طموحه السياسي.

غير أن عدم تقديم هؤلاء ترشحهم بصفة رسمية يجعل الغموض يحيط بمآلات السباق الرئاسي. ويقول المراقبون إن الانتخابات الرئاسية في تونس مقبلة على عديد السيناريوهات وهي فرضية يدعمها صعود أسهم شخصيات جديدة من بينها عبدالكريم الزبيدي. وتلقى الزبيدي مناشدات وتزكيات لخوض السباق الرئاسي. ورغم أنه لم يفصح رسميا عن نيته الترشح، إلا أن تخطيه سقف التزكيات البرلمانية المطلوبة، يدخله منطقيا حيز المرشح الرسمي للاقتراع المقبل.

وسيتضح طريق المنافسة حول الرئاسية مع إعلان هيئة الانتخابات قائمة المقبولين أوليا في 14 من أغسطس الجاري.

وقدم، الجمعة، 10 مرشحين ملفاتهم بينهم عبير موسي ونبيل القروي ومحمد عبو. ونبيل القروي رجل الأعمال ومالك قناة إعلامية خاصة، يقدم نفسه باعتباره مرشح الفقراء. وكانت وجهت إليه مؤخرا تهمة تبييض أموال.

وكاد القروي الذي سبقت ترشحه الكثير من الحملات الخيرية، أن يستبعد من السباق بعد مصادقة البرلمان منتصف يونيو على تعديل القانون الانتخابي الذي نص في صيغته الجديدة على منع ترشح كل من منح امتيازات نقدية أو عينية لمواطنين في السنة السابقة للاقتراع.

لكن الرئيس الراحل قائد السبسي لم يوقع القانون قبل وفاته، ما سمح للقروي بالترشح. وينظر إلى القروي باعتباره منافسا جديا ليوسف الشاهد رئيس الحكومة الذي لم يعلن حتى الآن ترشحه للانتخابات الرئاسية، رغم أن حزبه "تحيا تونس" قال، الأربعاء، أنه سيترشح.

كما قدم محمد عبو المحامي والمعارض السابق لنظام زين العابدين بن علي وأمين عام حزب "التيار الديمقراطي" الذي كان انبثق عن حزب الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي، ترشحه.

وبين الذين قدموا ترشحهم كذلك عبير موسي الأمينة العامة لـ"الحزب الدستوري الحر" ترشحها. وهي حتى الآن هي التونسية الوحيدة التي ترشحت لهذه الانتخابات الرئاسية المبكرة.

وكان المنجي الرحوي، النائب بالبرلمان وعضو المكتب السياسي لحزب "الوطنيين الديمقراطيين الموحد" والمنتمي حاليا إلى ائتلاف الجبهة الشعبية، وهو تجمع أحزاب يسارية وقومية، بعد تفتته، أول الوافدين إلى مقر الهيئة لتقديم ملف ترشحه للسباق الرئاسي. ومن المنتظر أيضا أن يقدّم حمّة الهمامي بدوره في الأيام القليلة القادمة ملف ترشحه للانتخابات الرئاسية بعدما أعلن حزب حزب العمال عن ذلك في انتظار استكمال بعض الإجراءات من أهمها تحصيل العدد الكافي من التزكيات التي حدد عددها بـ10 آلاف تزكية.

ومن ضمن قواعد الترشح للانتخابات الرئاسية أن "تتم تزكية المترشّح من عشرة نواب من مجلس نواب الشعب (البرلمان)، أو من أربعين من رؤساء مجالس الجماعات المحلية المنتخبة أو من 10 آلاف من الناخبين الموزعين على الأقل على عشرة دوائر انتخابية على أن لا يقلّ عددهم عن خمسمئة ناخب بكل دائرة.

وتختتم فترة تقديم الترشحات في التاسع من أغسطس، وتعلن الهيئة العليا للانتخابات في 31 أغسطس على أبعد تقدير، أسماء المرشحين النهائيين لهذه الانتخابات. ثم تنطلق الحملة الانتخابية من 2 إلى 13 سبتمبر، وبعد يوم الصمت الانتخابي، يدلي الناخبون بأصواتهم في 15 سبتمبر.

وبالتزامن مع قبول ملفات الترشح للرئاسية تسارع هيئة الانتخابات الخطى لإنجاز تنظيم الانتخابات الرئاسية المرتقبة. وفي خطوة غير مسبوقة، أعلن التلفزيون الرسمي التونسي أنه سيخوض لأول مرة تجربة المناظرات التلفزيونية بين المرشحين للانتخابات الرئاسية، وذلك خلال الأيام الأولى لحملة الرئاسية السابقة لأوانها.

وأوضح التلفزيون الرسمي أنه سيخصص حصة مباشرة عنوانها "الطريق إلى قرطاج"، ستبث خلال الفترة المتراوحة بين 2 و7 سبتمبر، حيث سيقع استدعاء كل المرشحين للاستحقاق الرئاسي للتناظر حول برامجهم الانتخابية.

وفي سياق متصل أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيقوم بإرسال بعثة إلى تونس لمراقبة الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها والانتخابات التشريعية المقررة في السادس من أكتوبر القادم، استجابة لدعوة وجهتها له هيئة الانتخابات التونسية.

وأضاف الاتحاد الأوروبي، أن فريقا من الإطارات يضم 10 محللين سيصلون إلى تونس بداية من 23 أغسطس الجاري، في انتظار التحاق فريق ثان في 2 سبتمبر القادم يتكون من 28 ملاحظا (لفترة طويلة) سيتوزعون على مختلف أنحاء البلاد، سيقع تعزيزهم بـ28 ملاحظا (لفترة قصيرة) لتأمين تغطية أيام الاقتراع، مشيرا إلى أن بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات في تونس ستعمل في كنف التحاور والتنسيق مع مختلف بعثات مراقبة الانتخابات المحلية والدولية.

وذكر بيان نشر على الموقع الرسمي لبعثة الاتحاد الأوروبي بتونس، بأن الممثلة العليا للشؤون الخارجية وللسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، نائب رئيس المفوضية الأوروبية فيدريكا موغريني، قامت بتكليف عضو البرلمان الأوروبي، فابيو ماسيمو كاستالدو، برئاسة هذه البعثة لملاحظة الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس.

وأكدت موغريني أهمية الانتخابات الرئاسية والتشريعية لهذه السنة، التي تمثل مرحلة جديدة على درب تعزيز الديمقراطية في تونس، قائلة إن "مرافقة تونس في مسارها الديمقراطي باعتبارها شريكا مميزا، تعد أولوية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما تجلى سابقا في إرسال بعثات ملاحظة في انتخابات 2011 و2014 و2018".

وتقوم هذه البعثة الأوروبية بملاحظة الحملات الانتخابية، وإجراء تقييم للوضع يوم الاقتراع، ويستمر عملها إلى غاية إعلان النتائج الرسمية.

هل يسير المغرب نحو تعليق عقوبة الإعدام

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – ثمّن حقوقيون قرار العاهل المغربي الملك محمد السادس، بمناسبة عيد العرش نهاية يوليو الماضي، القاضي بتخفيض عقوبة الإعدام إلى عقوبة المؤبد بحق 31 من المحكومين في السجون.

وأكد كل من الائتلاف المدني المغربي ضد عقوبة الإعدام وشبكة البرلمانيات والبرلمانيين والمحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام، أنه بمبادرة من الملك محمد السادس ينخفض عدد المحكومين بالإعدام الموجودين بعدد من السجون بنسبة كبيرة، كما عبروا عن أملهم أن "تأتي مناسبات للعفو قريباً لتغلق إلى الأبد ممرات الموت بالسجون وتفرغ من المحكومين بالإعدام".

واعتبر الائتلاف أن عقوبة الإعدام لم يعد لها مبرر ضمن الموسوعة الجنائية المغربية، بل أضحت متناقضة مع المقاربة المجتمعية والحقوقية للعقوبة، مشيرا إلى أن الواقع أثبت خطأ من يدعون إليها سواء بمقاربتهم الشعبوية التي تنتصر للغة الثأر، وتدعو صراحة للانتقام بقتل المحكومين بالإعدام، أو بعدم الارتقاء بنقاش مظاهر الجريمة وأسبابها ومجالاتها ومعالجتها من منظور المقاربات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

وتجدد النقاش بالمغرب حول مدى صواب إلغاء عقوبة الإعدام أو بقائها، بعد وقوع جرائم وحوادث اغتصاب، مؤخرا هزت الرأي العام، ما خلق تفاعلا واسعا من المواطنين المطالبين بأقصى العقوبات في حق الجناة لا تقل عن الإعدام حماية للضعفاء من النساء والأطفال.

وتؤيد نجية أديب، رئيسة جمعية "ما تقيش ولادي"، حكم الإعدام لكل من اقترف جرائم الاغتصاب حتى وإن لم تُقتل الضحية، وترى أنها العقوبة الوحيدة الكفيلة بردع مرتكبيها والحد منها.

في المقابل لا تتفق خديجة الرياضي، الناشطة الحقوقية، مع هذا الطرح، معتبرة أن إلغاء الإعدام من القانون الجنائي المغربي مطلب لا علاقة له بارتفاع أو انخفاض الجريمة، وتعتقد أن جرائم مثل الاغتصاب والقتل تتغذى من تدهور التعليم وتدني القيم.

وطالب الائتلاف السلطات التنفيذية والتشريعية والمؤسسات الحقوقية والوطنية والأحزاب السياسية والنقابات إلى "مواصلة العمل لكسب رهان إلغاء عقوبة الإعدام وإتاحة الفرصة للمغرب للحسم النهائي في مطلب إلغائها حتى يتجاوز الانتظار الذي أضحى محبطا وغير ذي معنى".

حفتر في القاهرة لترتيب أوراق العملية السياسية بعد تحرير طرابلس

القاهرة - وصل المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي القاهرة، الجمعة، لمناقشة التطورات الأخيرة على الساحة الليبية وزيادة التعاون والتنسيق في مواجهة التنظيمات الإرهابية، والتباحث مع المسؤولين في مصر حول ضوابطها مع تزايد فرص تحرير العاصمة من سيطرة الكتائب المسلحة، وعدم استبعاد انطلاق عملية سياسية جديدة بعد حسم تفاصيل المعركة العسكرية في طرابلس.

وكشفت مصادر لـ"العرب"، أن هناك ترتيبات يتم مناقشتها لتدشين تسوية سياسية لمرحلة ما بعد الحسم العسكري وسيطرة الجيش الليبي على مفاصل رئيسية في طرابلس، وثمة تفاهمات إقليمية ودولية بشأن ضرورة الخروج من الجمود الراهن من خلال عملية سياسية قابلة للحياة.

وأكدت أن التغير الحاصل في موقف المبعوث الأممي غسان سلامة من حكومة الوفاق، والتلميح باتهامها بالتعاون مع ميليشيات وإرهابيين يشير إلى حصوله على ضوء أخضر من بعض القوى بأن رئيس الحكومة فايز السراج أوشك على الخروج من اللعبة السياسية، ولن يصلح للتعاطي معه في الفترة المقبلة.

وارتبط سلامة بتحالف وثيق مع السراج، بما شكك في الكثير من الجهود التي قامت بها البعثة الأممية في ليبيا، واتهامها بالانحياز لتيار الإسلام السياسي الذي يواجه الآن ضغوطا كبيرة، بسبب تبنيه لأجندة تعمل على تشجيع انتشار الإرهاب في المنطقة. ومتوقع أن تتغير لهجة سلامة حيال الجيش الليبي وقائده المشير خليفة حفتر، لتمهيد الطريق للقبول به كمبعوث أممي غير منحاز للتيار المؤدلج في ليبيا، ويمكن الوثوق في استمراره على رأس البعثة الأممية لفترة جديدة، بعد تعرضه لانتقادات حادة.

واستقبلت القاهرة الشهر الماضي نحو 70 من أعضاء مجلس النواب في طبرق الشهر الماضي، وتمت مناقشة بعض الأطر السياسية للتعامل مع الأوضاع الراهنة لسن تشريعات تمنح فرصة لتحركات سياسية جديدة، وتجاوز المرحلة السابقة بكل ما حملته من تعقيدات.

وقام المشير حفتر بزيارتين سابقتين للقاهرة منذ بدء عملية تحرير طرابلس في أبريل الماضي من قبضة الميليشيات والعناصر الإرهابية، التقى خلالهما الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي.

وتتكاتف القاهرة مع الجيش الليبي في حربه ضد الإرهاب، ووفرت له غطاء سياسيا جيدا، بعد نجاحه في توجيه ضربات موجعة للإرهابيين في الشرق والجنوب، وتصميمه على قطع جذورهم في طرابلس.

ويتبع الجيش الليبي طريقا مزدوجا، يعتمد على توجيه المزيد من الضربات القوية لمراكز تجمع الإرهابيين في طرابلس وخارجها لخلخلة توازنهم بعد تلقيهم مساعدات عسكرية من تركيا، وفتح قنوات تواصل سياسي مع قيادة بعض التنظيمات المسلحة لإبعادهم عن معادلة الصراع وكشف الغطاء تماما عن حكومة الوفاق، وتجنب حدوث خسائر في أوساط المدنيين، بعد لجوء العصابات المسلحة لاستخدامهم كدروع بشرية.

وألمحت مصادر ليبية أخرى لـ"العرب" إلى أن الفترة المقبلة سوف تشهد تحولا مهما على مستوى بعض قادة الميليشيات الذين سيتم الإعلان عن انسحابهم من المعارك، بعد توفير ضمانات لهم.

وأضافت أن ميليشيا "غنيوة الكيكلي" جرى التفاهم معها على الانسحاب من الجبهات العاملة فيها داخل طرابلس، مع احتفاظها بالسيطرة على المعتقل الذي يضم المئات من العناصر المنتمية إلى تنظيم داعش في سجن معيتيقة، لمنع كتائب أخرى تابعة لحكومة الوفاق من إطلاقهم وتعقيد عملية تحرير طرابلس.

وأوضحت أن وفدا من شخصيات كبيرة في مصراتة يجري في القاهرة محادثات لوقف توجيه المزيد من الضربات، بعد استهداف مطار الكلية الجوية في مصراتة الأسبوع الماضي من جانب طيران الجيش الليبي، ويحمل الوفد معه وعدا برفع الغطاء عن العناصر المنتمية للمنطقة والذين ينشطون في طرابلس حاليا.

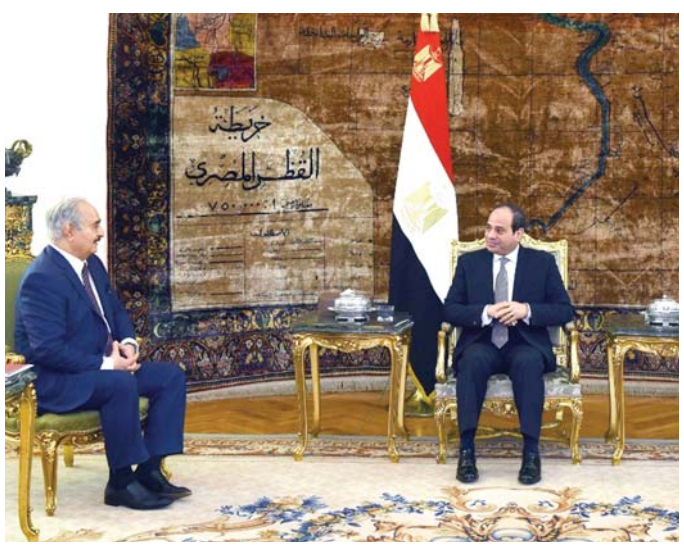

تنسيق مصري - ليبي لمواجهة الإرهاب

وقال محمود الغنودي مستشار التوجيه المعنوي للجيش الليبي، في تصريح لـ"العرب"، "إن جبهة الميليشيات ضعفت بعد خسائرها الفادحة مؤخرا، وتسير نحو التفكك بعد هروب عدد من قادتهم خارج ليبيا، وتفاوض البعض على الانسحاب أمام الجيش الليبي في طرابلس".

وكشف عن وجود العديد من المساعي من أعيان وشخصيات من مصراتة للتباحث مع القيادة العامة للجيش الليبي لسحب أبنائهم المنخرطين في صفوف الميليشيات التي تحارب ضد الجيش الليبي في طرابلس، مقابل الحصول على ضمانات بعدم استهداف الجيش لمواقع في المدينة وحواضرها.

واستهدف الجيش الليبي 10 مواقع عسكرية في مصراتة ردا على قصف إحدى الطائرات المسيرة التي أقلعت من مطار الكلية الجوية هناك لطائرة حجاج في منطقة الجفرة.

ودمر الجيش غرفة عمليات تركية كانت تدار من داخل المطار، واستخدمت العديد من الطائرات المسيرة، وهو ما أضعف قدرات القوات التابعة لحكومة الوفاق، خاصة أن مسلسل استهداف العناصر الحيوية التابعة لها لا زال مستمرا.

وربط المحلل السياسي ناصف الفرجاني بين وصول وفد من مصراتة إلى مصر قبل أيام لوقف غارات الجيش الليبي، وبين إعلانهم خروج أبنائهم المنخرطين في الكتائب المسلحة من طرابلس، والتنصل ممن يرفضون الاستجابة لهذا النداء.

> الفترة المقبلة سوف تشهد تحولا مهما على مستوى بعض قادة الميليشيات الذين سيتم الإعلان عن انسحابهم من المعارك، بعد توفير ضمانات لهم

وأوضح لـ"العرب" أن الميليشيات تواجه مأزقا كبيرا في ظل وجود تجهيزات عسكرية للجيش الليبي لدخول مدينة سرت (شرق مصراتة) لمنع استغلال الميليشيات لميناء سرت الحيوي، وقطع الطريق على الميليشيات لوقف أي تهديد منتظر على منطقة الهلال النفطي.

وتشير التحركات التي يقوم بها الجيش الليبي على المستويين العسكري والسياسي إلى تغير الكثير من قواعد اللعبة، والتي بدأت ملامحها مع استرداد حكومة الوفاق مدينة غريان الشهر الماضي من الجيش الليبي، واتجاهه إلى تغيير تكتيكاته بالتقدم إلى الأمام بدلا من النظر إلى الخلف، بما مكنه من اختراق الكثير من الحواجز في طرابلس.